قـــرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقـم ١٥٥ لسنة ١٩٨٨

بشأن الموافقة على بروتوكول منحة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ٧/١١/١٩٨٧.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيـدة)

ووفق على بروتوكول منحة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسـية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصـديق •

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٠٨ (٣١ مارس سنة ١٩٨٨)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٨ شعبان سـنة ١٤٠٨ الموافق ٥ أبريل سنة ١٩٨٨

بروتوكول منحة

بين
حكومة جمهورية مصر العربية
وحكومة الجمهورية الفرنسية

رغبة فى تقوية أواصر علاقات الصداقة والتعاون التقليدية بين البلدين اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام البروتوكول الحالى التالية نصوصه :

(مادة ١)

تتيح حكومة الجمهورية الفرنسية تحت تصرف حكومة جمهورية مصر العربية منحة قدرها خمسة وثمانون مليون فرنك (٨٥ مليون فرنك) لتمويل شراء سلع وخدمات فرنسية تخصص لتنفيذ مشروعات التنمية الموضحة بمرفق البروتوكول الحالى .

(مادة ٢)

يتم ابرام اتفاق بين البنك المركزى المصرى نيابة عن الحكومة المصرية وبين بنك انكريدى ناسيونال نيابة عن الحكومة الفرنسية لتحديد طرق استخدام المنحة الموضحة بالمادة الأولى .

(مادة ٣)

طريقة الاستخدام :

يتم تحديد الاستخدام لعقود المشروعات التى تمول فى نطاق البروتوكول الحالى والموضحة بالمرفق بكتب متبادلة بين المستشار الاقتصادى والتجارى لدى سفارة فرنسا بالقاهرة نيابة عن السلطات الفرنسية المعنية وبين وزارة التعاون الدولى فى جمهورية مصر العربية .

(مادة ٤)

عملة التحاسب والسداد المستخدمة هى الفرنك الفرنسى .

(مادة ٥)

يجب أن يتم ابرام العقود التى ستمول فى نطاق البروتوكول الحالى قبل ٣١ ديسمبر ١٩٨٨.

أى سحب من المنحة المقدمة من الحكومة الفرنسية يجب أن يتم فى موعد غايته ٣١ ديسمبر ١٩٩١.

(مادة ٦)

العقود الممولة فى نطاق البروتوكول الحالى يتم احتسابها بدون تكاليف النقل والتأمين وعلى ذلك فان تمويل الشحن والتأمين يمكن أن يتم باستخدام المنحة وفقا لما يلى :

ــ اتمام الشحن بواسطة الجانب الفرنسى والحصول على شهادة معتمدة من البحرية التجارية الفرنسية .

ــ ابرام التأمين لدى شركة معتمدة فى فرنسا .

(مادة ٧)

تمشيا مع الالتزامات الدولية فان الحكومة الفرنسية ستقوم باجراء التقييم ليس العمل للمشروعات المدرجة بالبروتوكول بطريقة تتفق على شروط التنفيذ وأثرها على التنمية تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية باستقبال بعثة التقييم الموفدة من قبل الحكومة الفرنسية وموافاتها بالبيانات اللازمة عن المشروعات المذكورة .

(مادة ٨)

يسرى البروتوكول الحالى بمجرد تبادل المذكرات بين الحكومتين التى تفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة فى هذا الشأن .

اشهادا على ما تقدم وقع ممثلا الحكومتان المفوضان فى هذا الشأن البروتوكول الحالى .

تم فى باريس يوم السابع من شهر نوفمبر سنة ١٩٨٧ من نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية وفى حالة الاختلاف فى التفسير يعتد بالنص الفرنسى .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة الجمهورية الفرنسية
عبد العزيز حسن زهوى	صمويل لاجينيس

ملحق

قائمة بالمشروعات الممولة فى نطاق بروتوكول المنحة

	القيمة بالمليون فرنك
* معدات لعدد (٥) مستشفيات اقليمية	٥٠
* مركز صيانة للأجهزة بمستشفى معهد ناصر	١٥
* نظام معلومات لمجلس الدولة	٦
* معدات طبية لكلية الطب بجامعة المنوفية	٣
* مركز صيانة بكلية الطب بجامعة عين شمس	٤
* معونة فنية لتشغيل الشبكة القومية لنقل المعلومات (هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية) .	٧
اجمالى	٨٥ (×)

(×) بالاضافة الى مبلغ ١٥ مليون فرنك منحة لمشروع مترو القاهرة .

وزارة الخارجية

قـرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ الصادر بتاريخ ٣١ مارس ١٩٨٨ بشأن الموافقة على بروتوكول منحة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ الخامس من أبريل ١٩٨٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ التاسع من أبريل ١٩٨٨ ؛

قـرر :

(مادة وحيـدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول منحـة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٨٧/١١/٧

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/٨/٨

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد